

بيان صادر عن شبكة الفنون الأدائية الفلسطينية

نحن مؤسسات شبكة الفنون الأدائية الفلسطينية الفاعلة في القطاع الثقافي الفلسطيني، نعلن رفضنا للشروط السياسية التي أملاها الاتحاد الأوروبي في اتفاقياته الخاصة بالتمويل والذي يصنف الأحزاب الفلسطينية "بالإرهاب". فالسياق الفلسطيني لا يمكن مقارنته مع السياقات الأخرى فيما يتعلق بـ"مكافحة الإرهاب" للشعب يرزح تحت الاحتلال ويعاني يومياً من قمعه وبطشه. لذا نعتبر هذا القرار منحازاً، ويشجع الاحتلال الإسرائيلي على الاستمرار بسياساته القمعية ضد أبناء شعبنا.

إن هذه الشروط الجديدة ستساهم في تقويض دور المؤسسات الأهلية الفلسطينية وتضعف برامجها التي تنفذها مع مختلف الشرائح على صعيد الوطن. فعبير السنين، كان للاتحاد الأوروبي دوراً فاعلاً في استدامة عمل مؤسسات المجتمع الأهلي الفلسطيني، الذي شهد بشكل مباشر الدمار والخراب الذي سببه الاحتلال الإسرائيلي للبنية التحتية وللبرامج التي كانت مدعومة من قبل الاتحاد الأوروبي.

كما أننا في الشبكة ملتزمون بالقانون الفلسطيني الذي يحظر تلقي أية أموال مشروطة، كما جاء في المادة 32 من قانون رقم (1) لسنة 2000م بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية. وبالتالي، فإن تحويل التمويل الأوروبي إلى تمويل مشروط أصبح غير قانوني وفقاً للقانون الفلسطيني.

إن الموافقة على هذه الشروط التمويلية يعني إدانة المقاومة الفلسطينية والنضال المشروع للشعب الفلسطيني في إطار القانون الدولي وإدراجه في دائرة الإرهاب. كما يحول دور المؤسسات من كونه دوراً تنموياً خدمياً لدور التقصي والبحث والذي يخالف القانون الدولي، فقضايا البحث والتقصي هي من اختصاص الامن، وليس مؤسسات عمل أهلي ومجتمعي.

وإن مؤسسات شبكة الفنون الأدائية الفلسطينية تحترم المعايير والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الانسان وتعتبرها واحدة من مرجعياتها عند تقديم خدماتها للجميع دون تمييز على أساس اللون، العرق، الدين، الانتماء السياسي... الخ. كما أننا في الشبكة نؤمن بمجتمع فلسطيني حر وعادل ينمي المعرفة والثقافة، ويحترم التعددية والمساواة وحرية التعبير، والموافقة على تلك الشروط الجديدة ينافي القيم والأهداف التي تأسست الشبكة من أجل تحقيقها.

والآن في ظل إعلان حالة الطوارئ والظرف الذي يعيشه شعبنا بسبب انتشار فيروس كورونا ، يتعين على الاتحاد الأوروبي، كصديق للشعب الفلسطيني، أن يكون له دوراً مهماً ومسانداً في ظل هذه الظروف، ودعم الجهود الأهلية والحكومية لمكافحة انتشار الفيروس. لذا فإن فرض الشروط في هذا الظرف الدقيق سيعيق هذه الجهود ويصعب مهمة المؤسسات الأهلية.

وأخيراً نحن، كغيرنا من مؤسسات المجتمع الأهلي الفاعلة في القطاع الثقافي الفلسطيني، نطالب الاتحاد الأوروبي بإلغاء هذه الشروط الجديدة ، وإجراء تقييم شامل لأثر عمل المؤسسات الأهلية الفلسطينية في ضوء استمرار الاحتلال الإسرائيلي. كما ندعو قطاع المجتمع المدني الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والفنانين/ات الأوروبيين/ات، وخاصة الحركات والدول والمنظمات المتضامنة مع الشعب الفلسطيني وحقوقه، بالضغط على الاتحاد الأوروبي لإلغاء الشروط في اتفاقياته مع المجتمع الأهلي الفلسطيني.

شبكة الفنون الأدائية الفلسطينية